أكد عدم وجود أي عوائق مادية أو فنية أو سياسية تحول دون تنفيذه

العوضي يطالب بسرعة إنجاز مستشفى المتقاعدين

■ رغم مرور أربع سنوات لم تستطع مؤسسة التأمينات تسلم الأرض المخصصة

■ الدستور ينص على تكفل الدولة بمعونة المواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض والعجز عن العمل

■ الأشغال مثال يحتذى من حيث التخطيط والتنفيذ وعلى جميع الوزارات الاقتداء بها

■ مبررات تأخر المشروع بسبب تغيير الأرض واهية ولا يمكن القبول بها

كامل العوضي

حثّ عضو مجلس الأمة النائب كامل العوضي كلاً من وزير المالية أنس الصالح ووزير شؤون البلدية عيسى الكندري والمدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية حمد الحميضي على ضرورة الإسراع في تنفيذ مشروع مستشفى المتقاعدين ووضع جدول زمني محدد لكل مرحلة من مراحل التنفيذ لأنه لا يوجد هناك أي عوائق مادية أو فنية أو سياسية يقبل ان تحول دون تنفيذ هذا المشروع الوطني بامتياز معرباً عن تقديره الكبير للمؤسسة ودورها الوطني البارز خلال مسيرتها الطويلة ووقوف مجلس الأمة إلى جانبها في تذليل الصعاب والمعوقات التي تواجهها وتسهيل جميع الإجراءات المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع الذي ينتظره المتقاعدون منذ سنوات.

واضاف العوضي في تصريح صحفي بانه قدم سؤالا برلمانيا لوزير المالية مكون من عدة نقاط اولها سؤال عن تاريخ صدور قرار تخصيص ارض مستشفى المتقاعدين وكان رد الوزارة ان تاريخ صدور القرار من المجلس البلدي كان بتاريخ 2010/11/1 لأرض بمنطقة الشدادية بمساحة مليون متر ثم تبين عدم صلاحية الموقع باعتباره يقع ضمن حدود عسكرية وبناء على ذلك تم تخصيص ارض بديلة بمساحة 860.000 متر مربع بتاريخ 2013/4/15 اي بعد ثلاث سنوات من تاريخ تخصيص ارض الشدادية السابقة ، ثم اخطرت البلدية مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالموافقة على تسليم الأرض المشار اليها بتاريخ 2014/4/28 مع اثبات بعض المعوقات بمحضر استلامها !!

واردف العوضي انه اي بعد اربع سنوات منذ عام 2010 وحتى الان لم تستطع مؤسسة التأمينات استلام الأرض المخصصة لمستشفى المتقاعدين فمعالي وزير المالية أكد ان التأمينات استلمت الارض اخيرا عام 2014 ولكن " مع اثبات بعض المعوقات بمحضر استلامها " . اي بالمعنى الواضح ان التأمينات لم تستلم شئ وهذا لا يجوز ولا يقبله منطق كل هذه الاجراءات والوقت الطويل وفي المقابل لا شئ ينجز ولا يوجد خطوة للأمام .

وقال العوضي ان وزارة الأشغال العامة مثال يحتذى به من حيث التخطيط والتنفيذ للمشاريع وادارتها والانتهاء منها في الوقت المحدد ويجب على جميع الوزارات والهيئات الاقتداء بها

وقال انه في حال عجز المالية والبلدية والتأمينات عن القيام بهذا المشروع الحيوي فيجب عليهم مصارحة الشعب الكويتي بذلك واعفائهم منه و تكليف وزارة الأشغال بدلا منهم

كما ناشد العوضي معالي وزير البلدية بزيادة التعاون من اجل اتمام هذا المشروع كي تحسب له مذكرا اياه انه منتخب من قبل الشعب قبل ان يكون وزيرا ويوجد مسئوليه كبيره ملقاه على عاتقه .

واضاف العوضي بأن تكلفة المشروع مغطاة بالكامل من فوائد تأمينات المتقاعدين وان نص المادة 11 من الدستور الكويتي يقول بأن " تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض والعجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية "

مؤكدا بأن كل ذلك يوجب من الناحية الدستورية والوطنية والإنسانية ورد الجميل الإسراع في إنشاء مستشفى خاص بالمتقاعدين يتلاءم معهم ومع ظروفهم الخاصة بدلا من الانتظار في طوابير ومواعيد روتينية قد تتعارض مع ظروفهم الصحية وقد تعرضهم للخطر.

واعتبر العوضي أن هذا الرد غير مقبول وتبريراً واهيا للتأخير من دون تحديد المعوقات والجهات المسؤولة عن هذا التأخير حتى يصار إلى وضع النقاط على الحروف لأن تعاون المجلس مع الحكومة سيذلل جميع العقبات والصعوبات التي ستواجه تنفيذ هذا المشروع الحيوي.

وأكد العوضي أن مبررات تأخر المشروع بسبب تغيير الأرض يطلب من رئاسة الأركان مبرر واه لا يمكن القبول به حيث ان الأرض خصصت منذ زمن طويل وكان الأجدر دراسة صلاحية موقعها قبل تخصيصها مشددا على ان لا احد يستطيع ان يمنّ المتقاعدين ببناء مستشفى خاص بهم لأنهم يبنونه من فوائد اموالهم وحقوقهم.

وشدد العوضي على ان تقدم الأمم ورقيها يقاس من خلال التعامل مع كبار السن واحترامهم وتقديم كل الرعاية الصحية والاجتماعية والادبية لهم

مبيناً بأن التباطؤ في تقديم الخدمات للمتقاعدين الذين يشكل كبار السن غالبيتهم ينعكس بشكل مباشر على المتقاعدين وعائلاتهم ايضا حيث يتوقعون خدمات مميزة بعد ان قدموا كثيراً وربما يذهب انتظارهم هباء بعد فوات الأوان

ومؤكداً على ان المجتمع الكويتي يحمل ثقافة عريقة في احترام الكبير وتقديره ولا يجب ان تتحطم هذه الثقافة من خلال ممارسات روتينية تتحكم بها المكاتب او المصالح او تخضع للمساومات.

وبين العوضي أن إنشاء مستشفى المتقاعدين يحمل بعداً تنموياً واضحاً من خلال تطوير خدمات الصحة التي وصلت إلى حدود دنيا مزرية مع الازدحام الذي تشهده المستشفيات الحكومية.

مؤكداً بان إنشاء مثل هذه المستشفيات المتخصصة تخفف الكثير من معاناة المتقاعدين والمراجعين الآخرين الذين سيستفيدون دون ادنى شك من تحول ما يقرب من 100000 (مائة الف متقاعد) الى مستشفاهم الخاص بهم وفسح المجال للمرضى الأخرين بمراجعة المستشفيات الحكومية العادية.

وختم العوضي مشدداً على ان المتقاعدين لايستحقون هذه المعاملة للجحفة بحقهم بعد ما قدموه من جهود وافنوا عمرهم في خدمة الوطن " لنرد عليهم بهذا الشكل المخجل ونشعرهم بانهم منسيون بعد ان منحونا حياتهم "

فضلاً عن حرمته الدينية ..

الكندري : الخمر كان ولايزال معيباً حسب العادات والتقاليد الكويتية

■ النائب الفضل يريد أن يخلط الأوراق ويزور التاريخ بتشويهه السمعة الطيبة للآباء والأجداد

■ العار يلاحق من يشرب السكر حتى وإن كانت له مكانة اجتماعية ويعتبره الناس فاسداً ومبتلي

فيصل الكندري

استنكر النائب فيصل الكندري تصريح النائب نبيل الفضل بأن الخمر من عادات اهل الكويت وتاريخها وتراثها قائلاً « يبدو ان الفضل يخلط بين اصالة عادات اهل الكويت وبين الدخلاء الذين جلبوا معهم الخمر وشاجروا فيه»

واكد الكندري ان الخمر الذي منع بموجب قانون في العام 1964 كان ولايزال معيباً حسب العادات الاجتماعية والتقاليد الكويتية الاصيلة فضلا عن حرمته الدينية الاسلامية وعملا بكتاب الله سبحانه وماجاء في محكمه

«ياايها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون»

وأضاف نحن في دولة اسلامية عربية خليجية نستنكر العادات الشاذة مشيراً الى ان العار يلاحق من يشرب الخمر حتى وان كانت له مكانة اجتماعية ويعتبره الناس فاسد ومبتلي.

وذكر الكندري ان التاريخ سجل بان الشركة التي كانت تبيع الخمر في الكويت شركة بريطانية تدعى كري ماكنزي او يجلب الخمر من البصرة وكانت النظرة الدونية تلاحق من يشرب الخمر موضحاً ان النائب الفضل يريد ان يخلط الاوراق ويزور بالتاريخ بتشويهه السمعة الطيبة للآباء والاجداد. ودعى الكندري النائب الفضل الى العودة الى مضابط مجلس الامة وتحديدا مايو 1964 للنظر في اقتراحات النواب السابقين في رغبتهم بمنع الخمر واصدار تعديلات في قانون الجزاء لمعاقبة من يستورد او يصنع او يحوز او يتعاطى الخمر بالحبس او الغرامة.

وقال الكندري ان كل قانون او اقتراح يخالف الشريعة الاسلامية وديننا الحنيف ولا يتماشى مع عاداتنا وتقاليدنا الاصيلة سيتم رده قبل ان يرى النور

العدواني يستنكر الدعوات الجاهلية والمنافية لشرع الله

قال النائب عبدالله العدواني ان المعروف عن اهل الكويت قديما حبهم للدين وتمسكهم بتعاليمه السمحة ومد يد العون للمحتاج ونبذ كل مسيء للاخلاق ينهى عنه الله عز وجل ورسوله الكريم .

واضاف العدواني ان الاجداد والاباء تركوا قيما واخلاقا بنيت على تعاليم الاسلام ومنهج نبينا صلى الله عليه وسلم وورثها الابناء ومازالوا يسيرون عليها حاضرا ومستقبلا مستنكرا الدعوات الجاهلية والمنافية لشرع الله ومنهج ديننا الحنيف.

رصد الأنشطة البرلمانية لنواب مجلس الأمة خلال الأسبوع الماضي

«اتجاهات» : اهتمام نيابي بترشيد الانفاق .. ومطالبات بوقف غرامات الوفدين

12 نائباً يوجهون 30 سؤالاً لـ 10 وزراء تركز على النفط والتجاوزات المالية والإدارية

فيصل الكندري الأكثر طرحا للأسئلة وعلي العمير الأكثر استهدافاً لها

اعد المرصد البرلماني التابع لمركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد المضاحكة، تقريره الخاص بالأنشطة البرلمانية خلال الاسبوع الماضي من شهر ديسمبر الجاري، وتوصل لعدة مؤشرات ابرزها ارتفاع وتيرة المناقشات وحدة الطرح حول ترشيد الانفاق ومؤسسة الخطوط الجوية وملف التعيينات والترقيات، كما تقدم النواب خلال ذات الفترة بـ 30 سؤالا و 14 مقترح برغبة و 10 مقترحات بقانون و6 تهديدات بالاستجواب نصفها لوزير النفط علي العمير من قبل التميمي والكندري ودشتي.

اهتمامات النواب

ورصد مؤشر اتجاهات خلال الاسبوع الماضي من ديسمبر اهتمام النواب بمناقشة عدد من القضايا ذات الأولوية والتي تبلورت في مستقبل المعالجة الحكومية لأزمة ارتفاع أسعار النفط العالمية وكيفية إجراء عملية ترشيد الإنفاق، كما تناولت مناقشة النواب أبعاد الإنفاق الخاصة بتطوير مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية واحتمالات خصخصتها فضلا عن مناقشات أخرى حول ملف التعيينات في المناصب القيادية ومناقشة الخطة الخمسية للدولة وبعض القضايا الأخرى.

ترشيد الإنفاق

وحسب "اتجاهات" تناول (18) نائبا الحديث عن سبل ترشيد الانفاق لمواجهة انخفاض السعر العالمي للنفط، فمن جانبه طالب النائب القضيبي بتفعيل دور السياحة التعليمية والطبية والاجتماعية لزيادة دخل الدولة واتاحة الفرصة للقطاع الخاص، والتوسع بمشروعات الـB.O.T. فيما اقترح لاري تفعيل قانون التخصيص واعادة الكويت كميناء تجاري، ومن جانبه رأى الحريص انه إذا وصلت أسعار البترول إلى خمسين دولارا بالنسبة للكويت في حال تم ضبط المصروفات لن تحدث هناك اي مشكلة، وناشد الفضل وزير النفط لاصلاح الخلل الدستوري وخفض نسبة المصروفات غير المقبولة.

الخطوط الجوية

وبرز ملف الخطوط الجوية الكويتية بشكل واضح في مناقشات النواب خلال الأسبوع الماضي، حيث تم طرحه من قبل (8) نواب ففي الوقت الذي بارك فيه النائب خليل الصالح الشعب الكويتي تحقيق اولى مراحل تطوير اسطول طائرات الناقل الوطني بعدما تسلمت الخطوط الجوية الكويتية اولى الطائرات الحديثة المستأجرة، استغرب الطريجي منح الكويتية ملياري دينار قبل تنفيذ قانون الخصخصة، خصوصا ان هناك مطالبة بترشيد الإنفاق، ومن جانبه رفض الفضل ضخ اي اموال للكويتية، فيما اوضح دشتي ان " هناك قوانين صدرت بخصوص خصخصة (الكويتية) والتي اعطت للشركة حق اعادة الهيكلة التي تحتاجها من الهيئة العامة للاستثمار بصفتها الجمعية العمومية ".

التعيينات والترقيات:

طرح هذا الملف (7) نواب، حيث طالب المعيوف، وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة علي العمير، المشرف على هيئة الزراعة والثروة السمكية، بالتريث في تعيين رئيس هيئة الزراعة، حتى ينتهي التحقيق في لجنة حيازة المزارع التي شكلها مجلس الأمة، بينما دعا الدويسان الوزير الى استخدام حقه الدستوري في تعيين رئيس لمجلس ادارة الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، وفي هذا السياق استغرب ماجد موسى سياسة التعيينات التي تتبعها الهيئة العامة لمكافحة الفساد واصفا اياها بالعشوائية خصوصا بالتعيينات الجديدة التي اعتمدتها الهيئة اخيرا بالواسطة والمحسوبية.

العمالة الوافدة

تناول (6) نواب اطراف النقاش حول ملف العمالة فبدوره دعا مقرر لجنة حقوق الانسان حمود الحمدان وزارة الداخلية الى تجميد قرارها وتحديد مهلة زمنية لتسوية الأوضاع قبل البدء في تحصيل الغرامات والاستعجال في تطبيق القانون بالمر رجعي. كما ناشد دشتي وزيري الداخلية والعدل ضرورة وقف تحصيل الغرامات فورا او وضع الملف على جدول لجنة حقوق الانسان ومن ثم التصدي له. ودعا عدنان عبدالصمد رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك ونائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الى منح الوافدين فترة سماح، قبل تطبيق القرار المتعلق بفرض غرامات مالية على من لم يقم بتحديث بيانات جواز سفره. وفي رأي مغاير رأى المعيوف ان اجراءات وزارة الداخلية لا غبار عليها ومستحقة.

الخطة الخمسية

ناقش (5) نواب الخطة الخمسية للدولة وبدوره كرئيس لجنة الشؤون المالية أوضح الشايع ان كثيرا من المشاريع لم يتم تنفيذها في الخطة السابقة، كما اكد سعدون حماد ان على الحكومة دورا كبيرا في تحريك عجلة التنمية، فيما اشار الزلزلة الى وجود سياسات حكومية لم تستطع إنجاز الخطة التنموية التي بدأت في عام 2009م، لأن آلية التنفيذ لم تكن واضحة عند الحكومة.

واوضح "اتجاهات" ان حمدان العازمي برز كأكثر النواب طرحا للقضايا بواقع (7) قضايا، يليه في الترتيب المعيوف بطرح (6) قضايا، فيما طرح النائب خليل الصالح (5) قضايا.

الاسئلة النيابية

واوضح "التقرير" ان نواب الأمة قدموا 30 سؤالا خلال الاسبوع الماضي تناولت عددا من القضايا والملفات المطروحة ابرزها النفط بواقع 5 اسئلة، ومعها في نفس الترتيب الشؤون الوظيفية، واحتلت قضايا التعليم الترتيب الثاني بواقع 4 اسئلة، في حين جاءت الشؤون الادارية والتجاوزات في الترتيب الثالث بواقع 3 اسئلة لكل منهما، وحصلت قضايا المال والاقتصاد على سؤالين، بينما حصلت بقية القضايا على سؤال واحد.

واوضح التقرير ان الاسئلة المقدمة خلال الاسبوع الماضي جاءت من خلال 12 نائبا، ابرزهم فيصل الكندري الذي قدم 6 اسئلة، تلاه كل من نبيل الفضل بـ 5 اسئلة ثم الطريجي والتميمي بواقع 4 اسئلة لكل منهم، وفي الترتيب الثالث ياتي خليل عبدا لله بـ3 اسئلة ثم الرويعي والصالح بسؤالين لكل منهما بينما قدم بقية النواب سؤالا واحدا، وافاد "اتجاهات" ان الاسئلة استهدفت 10 وزراء في مقدمتهم وزير النفط علي العمير بواقع 10.

الرغبات النيابية

واكد اتجاهات" ان المقترحات برغبة التي تقدم بها النواب خلال الاسبوع الماضي من شهر ديسمبر، بلغت (14) مقترحا، جاءت عبر ثمانية نواب هم (عسكر العنزي، محمد الحويلة، سعدون حماد، جمال العمر، حمد الهرشاني، محمد طنا، محمد الرشيدي، عبدالله التميمي) حول 6 قضايا في مقدمتها الرعاية الصحية في الترتيب الاول بواقع 7 مقترحات، وفي الترتيب الثاني جاءت الملفات المرتبطة بتخليد ذكرى الشخصيات وقضايا الخدمات العامة بواقع مقترحين لكل قضية، ثم جاءت ثلاثة مقترحات مرتبطة بالاقتصاد، السياحة، الاسكان، على نفس الترتيب الثالث مكرر بواقع رغبة واحدة عن كل قضية اهتمت بـ(تنويع مصادر الدخل لتكون رافداً جديداً للميزانية العامة للدولة، تطوير الجزر الكويتية والمحميات الطبيعية والاستفادة منها، تسليم هيئة الزراعة الارض الواقعة جنوب عبدالله المبارك للمؤسسة العامة للرعاية السكنية)، ويوضح التقرير ان عسكر العنزي هو اكثر النواب تقديما بـ4 رغبات، يليه الحويلة بثلاثة مقترحات ثم سعدون حماد بمقترحين.

مقترحات القوانين

وافاد "اتجاهات" ان النواب قدموا 10 مقترحات بقانون حول (8) قضايا وقد تساوت القضيتين (المالية –والاصلاح التشريعي) في عدد المقترحات المقدمة لها بمقدار مقترحين كل منهما، وفي الترتيب الثاني والاخير تساوت ست قضايا (العمالية– الاجتماعية– البيئة– الامنية– فساد– صحية) وذلك في عدد المقترحات المقدمة لها، بمقدار مقترحا واحدا لكل قضية، وصنف "اتجاهات" النواب (كامل العوضي– الفضل– مبارك الحريص) الأكثر طرحا بمعدل مقترحين لكل منهم.

التهديدات

والمح "اتجاهات" ان الاسبوع الماضي شهد 6 تهديدات منها 3 لوزير النفط علي العمير من التميمي علي خلفية قيام احدى الشركات النفطية بتسريب غازات سامة، والكندري بسبب تراجع انتاج الكويت من النفط، ودشتي في حالة عدم ايقاف رئيسة فريق هيئة الزراعة، كما وجهه الزلزلة تهديدا لبدر العيسى وزير التعليم على خلفية تعين اسيل العوضي ملحق ثقافي، وتلقى الكندري تهديدا من البراك بسبب ممارسات الوزير في الموانئ الكويتية، وتلقى وزير الاسكان تهديدا من خليل ابل في حالة التهاون في حل القضية الاسكانية.